الأمم المتحدة S/2017/224

مجلس الأمن

Distr.: General
16 March 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

(عن الفترة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٧)

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٢٧ (٢٠١٦) الذي مدد به المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وطلب إلي فيه أن أقدم كل ٩٠ يوما تقريرا عن حالة تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول التقرير التطورات الحاصلة في الفترة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٧، ويتضمن توصيات بشأن الخطوات اللازم اتخاذها لتكييف البعثة مع الحالة القائمة على أرض الواقع ولزيادة الكفاءة في تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

عملية السلام

٢ – منذ اتخاذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦) في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان (اتفاق السلام). فقد قام غيشيرا كيبارا (كينيا)، الرئيس الجديد للجنة الوطنية لتعديل الدستور التي أنشئت بموجب الفصل الأول من اتفاق السلام، بزيارة إلى جوبا في كانون الأول/ديسمبر. وأجرى السيد كيبارا خلال هذه الزيارة مشاورات مع أعضاء لجنة تعديل الدستور واللجنة المشتركة للرصد والتقييم بشأن العمل الموكول إلى لجنة تعديل الدستور والحاجة إلى وضع خطة عمل لتنفيذ الولاية المنوطة بها. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، نصبت وزارة العدل اللجنة الفنية المعنية بالعملية التشاورية المتعلقة بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، وفقا للفصل الخامس من اتفاق السلام. ويرأس اللجنة الفنية وزارة العدل، وتضم في وضعيتها ممثلين من وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، ولجنة السلام في جنوب

الرجاء إعادة استعمال الورق

السودان، ولجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، والمنظمات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني. وقد باشرت اللجنة الفنية، منذ إنشائها، تحديد أنماط النزاع وبؤر الاضطراب التي ينبغي النظر في عرضها على المشاورات الوطنية.

٣ - وأعلن رئيس جنوب السودان، سلفا كير، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر عن انطلاق مبادرة للحوار الوطني تحت رعايته. وقال الرئيس إن العملية ستتبع نهجا تمر فيه بثلاث مراحل، حيث تبدأ بمشاورات شعبية، تليها مؤتمرات إقليمية للسلام، ثم تتوج بعقد مؤتمر وطني في جوبا. وقال كذلك إن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ستعمل عن كثب مع الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان مصداقية هذه العملية وفعاليتها. وأقر المجلس التشريعي الوطني الانتقالي مقترح الحوار الوطني في ١٦ كانون الأول/ديسمبر.

٤ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عين السيد كير أربعة مستشارين للإشراف على العملية، ولجنة توجيهية للحوار الوطني من ٢٦ عضوا، تضم برلمانيين وقادة عسكريين متقاعدين وزعماء دينيين، أسندت لها مهمة إعداد جدول أعمال وجدول زمني للحوار الوطني لا يتعارضان مع أحكام اتفاق السلام. وسيساعد اللجنة التوجيهية خمسة مستشارين وأمانة عامة تضم ١٥ عضوا يمثلون سبع مؤسسات وطنية. وفي رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى السيد كير، طلب باريد تعبان، الأسقف الفخري للأبرشية الكاثوليكية في توريت، إعفاءه من دوره كرئيس مشارك للجنة التوجيهية، مبررا ذلك بتقدمه في السن وتقاعده سلفا من المهام الرسمية.

٥ - وفي ٢١ شباط/فبراير، أكد السيد كير في كلمة ألقاها بمناسبة افتتاح الدورة الثانية للجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية أن الحوار الوطني، باعتباره الأولوية الرئيسية للحكومة في عام ٢٠١٧، صمم بالمرونة والشفافية اللازمين لتوحيد شعب جنوب السودان وتوطيد السلام والأمن. ومن المهام الأخرى ذات الأولوية في عام ٢٠١٧، حسب ما ذكر الرئيس، تنفيذ اتفاق السلام، والانتعاش الاقتصادي، وتحسين العلاقات مع الشركاء على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٦ - وأثارت مبادرة السيد كير للحوار الوطني ردود فعل متباينة. فالجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بقيادة ريك ماشار، رحبت بعملية للحوار الوطني من حيث المبدأ ولكنها أثارت شواغل بشأن السياق السياسي وطرائق التنفيذ، لا سيما مسألة مدى مصداقية السيد كير لقيادة العملية. وأكدوا أن الحوار الوطني يجب أن يقوم على المساءلة والعدالة من خلال المحكمة المختلطة لجنوب السودان وأن يكون مكملا لاتفاق السلام. وقال لام أكول، زعيم الحركة الديمقراطية الوطنية، الذي يعيش في المنفى، إن السلام شرط مسبق لإجراء حوار وطني هادف ينطلق من القاعدة الشعبية، ودعا إلى عقد مؤتمر للحوار الوطني خارج البلد يكون شاملا للجميع وييسر مجرياته كيان محايد. وأعرب غير

هؤلاء من قادة المعارضة، مثل حزب التغيير الديمقراطي والمحتجزين السياسيين السابقين، عن ترحيبهم بالمبادرة، ولكنهم شددوا على الحاجة إلى أن يكون الحوار شاملا للجميع. وفي العموم، أعربت منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية عن تأييدها لفكرة اتباع نهج ينطلق من القاعدة الشعبية في الحوار الوطني، وإن كانت بعض المنظمات، ومنها مجلس كنائس جنوب السودان، قد أعربت عن تحفظات بشأن التشكيلة الحالية للجنة التوجيهية. وناقشت فرقة عمل المجتمع المدني التطوعية لتنفيذ اتفاق السلام اجتماع دور منظمات المجتمع المدني في مبادرة الحوار الوطني، واتفقت على استشارة السكان وتقديم ما يتوصلون إليه من نتائج إلى اللجنة التوجيهية لتنظر فيها.

٧ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، على هامش مؤتمر القمة الثامن والعشرين للاتحاد الأفريقي، عقد الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة اجتماعا تشاوريا وأصدروا بيانا مشتركا أعربوا فيه عن بالغ القلق إزاء استمرار انتشار القتال، وخطر وقوع فظائع جماعية، والحالة الإنسانية المتردية في جنوب السودان. ودعا البيان إلى وقف فوري للأعمال العدائية وإطلاق عملية سياسية شاملة. وشجعت المنظمات الثلاث الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، ألفا عمر كوناري، على القيام بدبلوماسية مكوكية نشطة بهدف كفالة مشاركة الجميع في الحوار الوطني وتنفيذ اتفاق السلام، بالتشاور الوثيق مع فيستوس موغا، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وكذلك مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة.

التطورات السياسية الأخرى

٨ - أصدر السيد كير في ١٤ كانون الثاني/يناير مرسوما يحدث أربع ولايات إضافية في منطقة أعالي النيل الكبرى وغرب الاستوائية ويعيد ترتيب الحدود الإدارية للولايات. وبصدور هذا المرسوم انتقل مجموع عدد الولايات من ٢٨ ولاية أنشئت بالمرسوم التأسيسي ٢٠١/٣٦ ٥ إلى ٣٢ ولاية. ونددكل من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان التابع لماشار والحركة الديمقراطية الوطنية بإنشاء ولايات جديدة. وفي كانون الثاني/يناير أيضا، عين السيد كير محافظي ولايات بوما وشرق النيل وغبودوي وغوغريال وروينغ وتويك، وعين محافظين للولايات المنشأة حديثا وغير أسماء ولايات أكوبو وبيه ووسط أعالي النيل وأعالي النيل الشمالية ولاتجور ومايوت وطمبرة. وخلال حفل أداء المحافظين الجدد اليمين في ٢٠ كانون الثاني/يناير، حثهم السيد كير على تحسين العلاقات بين الطوائف وأعطاهم توجيهات لقيادة عملية الحوار الوطني كل في ولايته. وفي أوائل شباط/فبراير، عين السيد كير أيضا محافظي ولايتي إماتونغ وفشودة.

٩ - ومنذ شباط/فبراير، استقال خمسة من كبار المسؤولين الحكوميين والعسكريين من مناصبهم، متهمين السيد كير وقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان بالعمل وفق مخطط

للهيمنة العرقية عن طريق مجلس جيينق للحكماء (الدنكا). ومن هؤلاء المستقيلين وزير العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية، وهو من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ ونائب رئيس هيئة الأركان العامة المكلف باللوجستيك، وهو من الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ ورئيس المحاكم العسكرية، وهو من الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ ومدير العدالة العسكرية، وهو من الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وقائد لواء الدعم اللوجستي، وهو من الجيش الشعبي لتحرير السودان.

التطورات الاقتصادية

١٠ - كان كانون الأول/ديسمبر هو الشهر الثالث عشر من فترة مستمرة من التضخم البالغ خانة المئات، حيث تقول التقديرات إن مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفع بنسبة ٤٧٩,٧ في المائة مقارنة بما كان عليه سنة من قبل، مدفوعا إلى حد كبير بخفض قيمة جنيه جنوب السودان زيادة على استمرار انخفاض الإنتاج من النفط. وزاد الانخفاض السريع لقيمة العملة وتأخر دفع الأجور من إضعاف القدرة الشرائية للأسر المعيشية في جميع أنحاء جنوب السودان. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، غير السيد كير محافظ البنك المركزي ونائبه، وكذلك نائب وزير المالية والتخطيط الاقتصادي. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، غير الرئيس مجلس إدارة شركة النيل للنفط المملوكة للدولة، وبعد ذلك تم تغيير المدير العام في ٢٠ شباط/فبراير. وأوعز الرئيس للمسؤولين المعينين حديثا أن يعجلوا بمعالجة تدهور الحالة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليابان ومصرف التنمية الأفريقي، اختتم صندوق النقد الدولي مهمته في جنوب السودان لعام ٢٠١٦ بموجب المادة الرابعة في مطلع كانون الأول/ديسمبر، ودعا إلى تنفيذ تدابير لتحقيق الاستقرار المالي والأخذ بإجراءات تحوطية ضمن الإطار المتعلق بإدارة المالية العامة لمعالجة التحديات الاقتصادية. وحث الصندوق السلطات على إلغاء دعم الوقود والتخلص من الموظفين الأشباح من كشوف مرتبات الحكومة وتقليص تكاليف البعثات الدبلوماسية إلى الخارج وإنفاذ متطلبات الاحتياطي الأدنى.

ثالثا - الحالة الأمنية

١١ - ظلت الحالة الأمنية متوترة في المنطقة الاستوائية الكبرى ومنطقة أعالي النيل الكبرى وغرب بحر الغزال، وكان لذلك عواقب مدمرة على السكان المدنيين. فقد أسفرت العمليات التي نفذها الجيش الشعبي لتحرير السودان في أجزاء من جنوب ولاية وسط الاستوائية وأجزاء من ولاية غرب الاستوائية عن تشريد كثير من المدنيين وعن أنباء تناقلتها التقارير تتحدث عن وقوع انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان. وزاد التشريد الجماعي أيضا من أحداث التعرض للعنف الجنسي على يد الميليشيات والشباب المسلح وعناصر قوات الأمن. وأدت تداعيات الانقسام في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان

وما تلا ذلك من تغيير في التحالفات بين القادة المحليين إلى عمليات اقتتال متتالية واستمرار حالة انعدام الأمن في ولاية الوحدة. وفي أعالي النيل، أدت التوترات الداخلية إلى بعض الاقتتال ضمن قوات الشلك، تلاها بداية من أواخر كانون الثاني/يناير اقتتال بين القوات المشكلة من أغلبية من الشلك المتحالفة مع قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيات الموالية للجيش الشعبي لتحرير السودان بالقرب من ملكال وفي واو شلك، الأمر الذي أدى إلى نزوح المدنيين على نطاق واسع. وأدت الاشتباكات المتفرقة بين القوات الحكومية وقوات المعارضة في ولاية غرب بحر الغزال إلى استمرار انعدام الأمن ونزوح المدنيين.

المنطقة الاستوائية الكبرى

١٢ - ظلت عمليات الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد عناصر المعارضة المسلحة جارية في منطقة الاستوائية الكبرى. ففي ولاية وسط الاستوائية، استمرت حالة انعدام الأمن ونزوح المدنيين بسبب انتشار عدد كبير من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان ووجود عناصر من المعارضة المسلحة في منطقة ياي. وعقب نشر أفراد من دائرة الأمن الوطني فيى ياي في مطلع كانون الأول/ديسمبر، تحسنت الحالة الأمنية في بلدة ياي، ولكن استمرت حالة انعدام الأمن في المناطق المحيطة بها. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، قيل إن أفرادا من دائرة الأمن الوطني وجماعة مسلحة منتسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان اشتبكوا على الطريق بين ياي ومريدي، على بعد كيلومترين من ياي، وأسفر الحادث عن مقتل اثنين من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، قيل إن اثنين من المدنيين احتجزتهم قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة ثم عُثر عليهما مقتولين بعد ذلك. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير أن الجناح المعارض في قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان اشتبك مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في موروبو، جنوبي ياي، الأمر الذي أدى إلى تصعيد حدة القتال في المنطقة. وأوفدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ثلاث دوريات إلى بلدة ياي، ولكنها ووجهت في كل مرة بعرقلة من السلطات، الأمر الذي حال دون تسيير دوريات في المناطق المحيطة بالبلدة. وفي جوبا، صارت أعمال الإجرام ونهب ممتلكات المدنيين والتحرش بهم، يؤججها انهيار الاقتصاد، جزءا من الحياة اليومية للناس. وأثناء أعمال القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة الجارية منذ ٢٢ كانون الثاني/يناير في موندیکولوك ولير بايام، في مقاطعة كاجو كيجي، أفادت التقارير أن سبعة مدنيين قد قُتلوا وتعرضت امرأة واحدة للاغتصاب. واستمر القتال في ٢٣ كانون الثاني/يناير، حيث قيل إن هجوما وقع على مركز الشرطة في لير بايام، وأسفر عن سقوط ضحيتين. وبعد فرار نحو ٣٠ ٠٠٠ من المدنيين من المنطقة، فإن العدد القليل ممن ظل من السكان في بلدة كاجو كيجي معظمهم من المسنين والنساء والأطفال. وأُبلغت البعثة أيضا أن مربي الماشية من الدينكا بور، مدعومين من الجيش الشعبي لتحرير السودان، اشتبكوا مع عناصر من المعارضة المسلحة في مقاطعتي كاجو كيجي ونيابو. وبعد محاولات متكررة منذ مطلع شباط/فبراير،

استطاعت البعثة أخيرا أن تدخل إلى المنطقة في الفترة من ٦ إلى ٩ شباط/فبراير، فتبين لها أن عددا كبيرا من المدنيين أُخرجوا من ديارهم وأن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان قاموا بنهب المنازل ونفذوا اعتقالات تعسفية بحق المدنيين.

١٣ - وفي ولاية شرق الاستوائية، ظل انعدام الأمن على طول الطرق الرئيسية يبعث على القلق. ففي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن طفلا وضابطا في جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان قُتلا في كمين نُصب غرب ماغوي، بينما أفيد بأن عددا من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان قتلوا في كمين نُصب غرب بلدة توريت. ويُزعم أن مسلحين بالزي النظامي الحكومي نصبوا عدة كمائن لمركبات مدنية. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، اشتبكت قوات يشتبه في انتمائها إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي مع الجيش الشعبي لتحرير السودان على طول الطريق الرابطة بين توريت وجوبا، غربي بلدة توريت، وهو ما أسفر عن مقتل ثلاثة من جنود الجيش الشعبي وإصابة جنديين آخرين بجروح. وفي اليوم نفسه، هاجمت عناصر من الجناح المعارض في الجيش الشعبي مبنى سجن يقع على الطريق الرابطة بين توريت وماغوي، إلى الجنوب الغربي من بلدة توريت. وأفيد لاحقا بأن ستة من حراس السجن كانوا في عداد المفقودين. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أفيد عن مقتل اثنين من رجال الإطفاء عندما هاجمت عناصر من المعارضة مركز الشرطة في لوليري غربي بلدة توريت على الطريق الرابطة بين توريت وجوبا.

١٤ - وفي ولاية غرب الاستوائية، أُفيد بأن عناصر من الجبهة الوطنية الشعبية لجنوب السودان هاجموا مركزا عسكريا في بازونغوا بمقاطعة يامبيو في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، فقتلوا جنديين من حركة التحرير الوطني لجنوب السودان الموالية للحكومة. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، نصب أشخاص يشتبه في انتمائهم للجبهة الوطنية كمينا لقافلة تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان وقتلوا جنديين من جنود الجيش الشعبي في ريمتري بوما، شمال شرق بلدة يامبيو. وأُفيد بأن الحكومة واصلت عملياتها العسكرية مستهدفة الجبهة الشعبية في ريمتري وبازونغوا وبودو بوزومبورو في كانون الثاني/يناير. وقال أشخاص من المشردين داخليا في تلك المناطق إن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان قتلوا مدنيين وارتكبوا اعتداءات جنسية على النساء ونهبوا وأتلفوا الممتلكات.

منطقة أعالي النيل الكبرى

١٥ - ظلت الحالة الأمنية متوترة في منطقة أعالي النيل الكبرى، حيث وردت تقارير تفيد بوقوع اشتباكات في أجزاء من أعالي النيل طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي أواخر كانون الأول/ديسمبر، اندلع القتال بين القبائل المضيفة ولاجئين من مخيم دورو للاجئين في بونج بمقاطعة مابان، وهو ما دفع المئات من اللاجئين إلى التماس الحماية في جوار مجمعات البعثة ووكالات الأمم المتحدة. ووفقا لمسؤولين محليين، أُبلغ عن سقوط نحو ٣٢ قتيلا في أعمال

القتال. وفي مدينة نصير، استمرت المواجهات بين الجيش الشعبي والجناح المعارض في الجيش الشعبي الموالي لمشار إذ دخل الجانبان في اشتباك عنيف على مقربة من قاعدة البعثة. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، تعرضت إحدى دوريات الجيش الشعبي الراجلة إلى نيران أطلقها الجناح المعارض في الجيش الشعبي بالقرب من قاعدة البعثة فألحقت أضرارا بحاويات إيواء وناقلة أفراد مصفحة تابعة للبعثة. وفي الأيام التالية، رصدت البعثة عمليات قصف وهبوط قامت بها طائرات هليكوبتر تابعة للجيش الشعبي على مقربة من مواقع الجناح المعارض في الجيش الشعبي، وتبادلا لإطلاق النار بالأسلحة الصغيرة في كوارينغا إلى الغرب من قاعدة البعثة. وفي شمال مقاطعة مانيو، أفيد عن وقوع اشتباكات بين قوات 'أغولوك' شلك بقيادة جونسون أولوني، والقوات الموالية للحركة الديمقراطية الوطنية بقيادة لام أكول يومي ٣ و ٤ كانون الثاني/يناير. وأُفيد عن مقتل اثنين من كبار ضباط الحركة الديمقراطية الوطنية في تلك الاشتباكات هما يوهانس أوكياتش وغابرييل تنجنيي. وفي الفترة بين ٢٥ و ٢٨ كانون الثاني/يناير، اندلع القتال بين الجيش الشعبي وقوات الفريق أول أولوني على الضفة الغربية لنهر النيل بالقرب من ملكال، الأمر الذي تسبب في نزوح أعداد كبيرة من المدنيين. وقصف الجيش الشعبي بشدة موقعا في بوركيني جنوبي واو شلك. وتفيد التقارير أن قتالا عنيفا نشب في تل دوليب. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، نشب قتال بين الجيش الشعبي وقوات المعارضة في منطقة الرنك. وفي ٨ شباط/فبراير، أُفيد بأن قوات الجيش الشعبي اشتبكت مع قوات أغولوك بالقرب من معاقلها في منطقة أواشي (٢٠ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من بلدة ملكال) وفي منطقة تونغا (٨٠ كيلومترا إلى الغرب من ملكال)، مما أسفر عن خسائر كبيرة من كلا الجانبين. وأُبلغ أيضا عن اندلاع اشتباكات في منطقة أواشي في ١٣ شباط/فبراير حيث تفيد تقارير أن الجيش الشعبي نجح في السيطرة على المنطقة. وفي ٢٠ شباط/فبراير، اشتبك الجيش الشعبي مع الجناح المعارض في الجيش الشعبي الموالي لمشار في عموم منطقة كانال (خور فلوس)، بمقاطعة بانييكانق. وفي ملكال، لاحظت البعثة وصول تعزيزات وإمدادات للجيش الشعبي في الأيام التي سبقت يوم ٩ شباط/فبراير، عندما سمعت البعثة إطلاقا متقطعا للنيران من أسلحة ثقيلة العيار صادرة من قاعدة الجيش الشعبي الواقعة إلى الشمال من قاعدة البعثة في ملكال، وكان القصف موجها عموما صوب واو شلك. ورصدت البعثة عمليات إنزال للمدفعية على الضفة الغربية لنهر النيل وكذلك في محيط قاعدة الجيش الشعبي في على الضفة الشرقية. وفي الأيام التالية، رصدت البعثة الجيش الشعبي وهو ينقل بالقوارب أشخاصا، فيهم جنود وفيهم مدنيون، إضافة إلى ما بدا سلعا منهوبة، من واو شلك إلى ديتانغ. ويبدو من احتشاد القوات وما تتناقله التقارير من تحركات لقوات الجيش الشعبي صوب مواقع المعارضة شمال ملكال أن المواجهات بين الطرفين يمكن أن تندلع من جديد.

١٦ - ولا يزال انعدام الأمن مستمرا في جنوب ولاية الوحدة ووسطها، حيث تفيد التقارير عن حشد القوات واندلاع اشتباكات بين الفصائل المتحاربة ووقوع أعمال نهب وإتلاف لممتلكات المدنيين. وقالت قيادة المعارضة الموالية لمشار إن قوة مشتركة بين الجيش الشعبي وقوات المعارضة الموالية لتعبان دينق قاي هاجمت مواقع المعارضة الموالية لمشار في مقاطعتي كوش وماينديت في الفترة بين ١٢ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وهو ما أسفر عن مقتل ١٤ مدنيا على الأقل ونهب ممتلكات المدنيين. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، اعتقلت قوات المعارضة الموالية لمشار مفوض مقاطعة بنيجار المعين من الحكومة عقب نزوله في قانيال، بمقاطعة بنيجار. وقالت المعارضة الموالية لمشار فيما بعد إن مفوض المقاطعة إنما كان قد انشق. وفي حادث منفصل، انشق عقيد ومعه عدد من جنود الجيش الشعبي، وانضموا إلى المعارضة الموالية لمشار في روبكونا. وتناقلت التقارير أن كمينا على الطريق قيل إن مسلحين مرتبطين بالعقيد المنشق هم من دبروه على مقربة من تقاطع ميوم في ١٠ كانون الثاني/يناير أسفر عن مقتل جنديين من الجيش الشعبي لتحرير السودان وإصابة أربعة آخرين بجروح. وفي جنوب ولاية الوحدة، استمر تبادل الهجمات والهجمات المضادة بين القوات الموالية للحكومة والمعارضة الموالية لمشار، في المناطق المحيطة بمقاطعتي لير وماينديت، وأُفيد بأنها أسفرت عن مقتل ١٠ مدنيين على الأقل.

١٧ - وفي ولاية جونقلي، اندلعت في ١٥ شباط/فبراير اشتباكات بين الجيش الشعبي والجناح المعارض في الجيش الشعبي الموالي لمشار، وذلك في بانيوك، بمقاطعة أرور، وهي منطقة تسيطر عليها المعارضة. وعزز الجيش الشعبي موقعه في يواي بوصول تعزيزات تابعة له قادمة من بور، وتشمل معدات ثقيلة. وفي الوقت نفسه، أفادت التقارير أن الأمن منعدم على طول الطريق الرابطة بين بيبور وقمروك. فق قتل مدنيان اثنان وجرح خمسة في كمين نصب في قرية كفاقوش. وهاجم رجال مسلحون أيضا مركبة للجيش الشعبي وشاحنة تنقل الماشية في المنطقة بين تنقجون وبلاك روك.

منطقة بحر الغزال الكبرى

١٨ - لقد تواصلت اشتباكات متفرقة على طول خطوط الفصل المقامة في غرب بحر الغزال، وظلت التقارير تتحدث عن حالة عامة من استشراء الفوضى وقيام رجال مسلحين في زي نظامي بقتل المدنيين ومضايقتهم في المنطقة المحيطة ببلدة واو. وفي أجزاء أخرى من منطقة بحر الغزال، أُبلغ عن وقوع حوادث سرقة للمواشي تورط في ارتكاب بعضها جنود الجيش الشعبي. وعلى الرغم من أن الحكومة أحكمت سيطرتها على البلدات الرئيسية في غرب بحر الغزال، فإن عناصر المعارضة المسلحة لا تزال موجودة في المناطق المحيطة بتلك البلدات. وظل الجيش الشعبي والجماعات الموالية للحكومة يشتبكان مع عناصر المعارضة، بما في ذلك الجناح المعارض في الجيش الشعبي، جنوب واو، وبخاصة في المنطقة المحيطة ببسيليا وبوسيري. وأفادت

التقارير أيضا أن قوات المعارضة كانت نشطة في أطراف بلدة راغا، وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أُفيد بأن محافظ لول وقع في كمين يُقال إنه كان يستهدفه. وفي الوقت نفسه، ظلت السلطات المحلية تقيد تنقل البعثة إلى مناطق خارج واو وأويل. وفي كانون الثاني/يناير، وقعت بين رعاة القطعان تونج وقوقريال، تدعمهم قوات الحكومة، وبين مزارعين في واو، تساعدهم عناصر من الجناح المعارض في الجيش الشعبي، أعمال عنف سقط فيها قتلى ودمرت ممتلكات وارتكبت أعمال نهب وأرغم السكان المدنيون على النزوح من ديارهم.

النزاعات القبلية

١٩ - لقد كانت ولاية غرب بحر الغزال مسرحا لحوادث عنف قبلي تجلى بعضها في الهجمات التي شنها رعاة الماشية من قبيلة الدينكا على مقاطعات ملن ووادي ليلو وكوانجينا ونهر جور، وكانت سببا في نزوح ما يقرب من ٥٠٠ ٥ مدني فروا إلى بلدة واو. وللحد من العنف، وافقت السلطات المحلية على عودة رعاة القطعان إلى الولايات التي جاؤوا منها وعلى تحديد هوية المتسببين في انعدام الأمن ومقاضاتهم. واستفحلت حالة انعدام الأمن في ولاية جونقلي خلال الموسم الجاف، حيث وقعت حوادث سرقة للمواشي في منطقة بور الكبرى. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، أسفر هجوم لسرقة المواشي في مقاطعة دوك عن مقتل ١٢ مدنيا. وقيل إن ستة أطفال إثيوبيين اختطفهم رعاة الماشية من قبيلة مورلي في بوتشالا. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، أمهلت السلطات الإثيوبية هؤلاء رعاة الماشية من قبيلة مورلي ١٥ يوما لإعادة الأطفال الإثيوبيين المختطفين. وتنذر عودة أعمال سرقة المواشي واختطاف الأطفال بتبديد مكاسب السلام الناجمة عن سلسلة من المشاورات التي دارت بين القبائل في جونقلي وبوما في الفترة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ففي ولاية الوحدة، تميز النزاع الطويل الأمد على الحدود والأراضي بين مقاطعتي كوش وربكونا بالغارات والهجمات لسرقة الماشية فيما بين المقاطعتين. وقال مسؤولون محليون في بواو، بمقاطعة كوش، إن شبانا مسلحين من روبكونا يشنون غارات لنهب الماشية فيؤدي ذلك إلى سقوط قتلى في صفوف المدنيين. وأدت أيضا التوترات القبلية في ربكواي، خارج لير، إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين. وفي ولاية البحيرات، لا تزال التوترات القبلية وسرقة المواشي مصدرا للقلق. ففي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أُفيد عن مقتل ١٥ شخصا في قتال بين شبان من قبيلة بيل من برغل بايام وشبان من قبيلة قوك من مقاطعة كعيبات.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٠ - شهدت الحالة الإنسانية في جنوب السودان تدهورا كبيرا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فقد أُعلن انتشار المجاعة في أجزاء من ولاية الوحدة، إذ يواجه ما يزيد بقليل عن ١٠٠ ٠٠٠ شخص شبح الموت جوعا. ويوجد مليون شخص آخرون في مناطق أخرى من

البلد على حافة المجاعة. ومنذ كانون الثاني/يناير، فر من جنوب السودان إلى أوغندا أكثر من ٦٠٠ ١٠٨ شخص، معظمهم نساء وأطفال. وبذلك فاق عدد اللاجئين في أوغندا ٠٠٠ ٧٥٥ لاجئ، ووصل مجموع عدد اللاجئين في البلدان المجاورة لجنوب السودان، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والسودان وأوغندا، إلى أكثر من ١,٥٤ مليون لاجئ. وظل نزوح المدنيين داخليا مستمرا، لأسباب عدة من بينها الاشتباكات في واو شلك والمنطقة المحيطة بها. وحتى أوائل شباط/فبراير، كان هناك أكثر من ١,٩ مليون من المشردين داخليا في جميع أنحاء البلد.

٢١ - وظل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في تصاعد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٠ شباط/فبراير، أُعلن عن وقوع مجاعة محلية في مقاطعتي لير ومايندیت بولاية الوحدة، مع إعلان كوش منطقة مهددة بحدة بخطر تفشي المجاعة. ويعاني اليوم زهاء ٤,٩ ملايين من سكان جنوب السودان معاناة شديدة من انعدام الأمن الغذائي، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ٥,٥ ملايين شخص في ذروة موسم الجدب في شهر تموز/يوليه إذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بكبح حدة وتفشي الأزمة الغذائية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. وورد في تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي صدر في ٢٠ شباط/فبراير أن ١٤ مقاطعة من أصل ٢٣ مقاطعة شملها التقييم تصل فيها المعدلات العامة لسوء التغذية الحاد إلى عتبة الطوارئ المحددة عند ١٥ في المائة أو تجاوزت هذه العتبة، بل ترتفع هذه المعدلات في بعض المناطق حتى تصل إلى ٤٢ في المائة.

٢٢ - واستمر انتشار الأمراض المعدية. فداء الكوليرا الذي بدأ يتفشى في حزيران/يونيه ٢٠١٦، ظل ينتشر في ولايات البحيرات وجونقلي والوحدة ووسط الاستوائية، حيث تم تسجيل ٠٨٥ ٥ حالة (٥٥ في المائة نساء)، منها ١٠٥ حالات وفاة (بمعدل وفيات من الحالات المصابة نسبته ٢,٠٦ في المائة)، في ١٢ مقاطعة حتى ١٧ شباط/فبراير. وظلت الملاريا السبب الرئيسي للاعتلال، يليها الإسهال المائي الحاد والالتهابات التنفسية الحادة. وسُجل ارتفاع في حالات الإصابة بالمرض المداري الفتاك كالا - عازار، إذ أُبلغ عن ٢٣٦ حالة (من ضمنها ١٣٨ امرأة) حتى ١٢ شباط/فبراير. وتأكدت حالات إصابة بالحصبة في ثلاث مقاطعات منذ بداية العام، ولا يزال تفشي المرض متواصلا في واو، غرب بحر الغزال. وألحق العنف والتشريد في منطقة الاستوائية الكبرى أضرارا بالسكان الذين ينتشر في صفوفهم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بأعلى المعدلات، حيث لا يبقى لهم سبيل للحصول على العلاج الضروري لإنقاذهم من الموت. وقامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان/برنامج الأمم المتحدة للرعاية، في إطار حملة للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتوعية ٣٣٠ ٦١ شخصا (٠١٠ ٤١ رجال و ٣٢٠ ٢٠ امرأة)، بالإضافة إلى ٦٦٠ ٢٥ من المشردين داخليا (من بينهم ٩٩٠ ١٠ امرأة) في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة.

٢٣ - وظلت بيئة العمليات محفوفة بالتحديات والمخاطر طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أدت حالة انعدام الأمن بسبب العمليات العسكرية المزمع تنفيذها أو الجارية إلى تنقيل الأفراد حسب ما تمليه تقلبات الظروف وانقطاع إيصال المعونات إلى مناطق تمس حاجتها إليها. فقد نُقل ما لا يقل عن ١١٦ من العاملين في مجال تقديم المعونة من ولايات وسط الاستوائية وأعالي النيل والوحدة في كانون الأول/ديسمبر، كما نُقل منهم عدد لا يقل عن ٤٢ في كانون الثاني/يناير من ولايتي أعالي النيل والوحدة. وفي أثناء أعمال القتال التي شهدها مخيم دورو للاجئين في مقاطعة مابان في كانون الأول/ديسمبر، تعرَّضت مجمَّعات ومرافق المساعدة الإنسانية، بما فيها العيادات الصحية والمدارس، للتخريب والنهب. وأجبرَ القتال في واو شيلوك المنظمات الإنسانية على نقل العاملين في مجال تقديم المعونة من هناك وعلى تجميد أنشطتها الرئيسية؛ وأفيدَ عن تعرض المجمَّعات والإمدادات الإنسانية للنهب. وأفيد أيضا عن تعرُّض المجمعات الإنسانية للنهب خلال الاشتباكات التي شهدتها يواي في شباط/فبراير، وهو ما أدى إلى نقل العاملين في مجال تقديم المعونة إلى موتوت ووالغاك. وفي كانون الأول/ديسمبر، رُحِّل من جنوب السودان اثنان من كبار العاملين في مجال تقديم المعونة - أحدهما هو المدير القطري للمجلس النرويجي للاجئين، ليصل بذلك عدد العاملين في مجال تقديم المعونة الذين أُعلنَ عنهم أشخاصا غير مرغوب فيهم، أو طُردوا أو رُحِّلوا في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر إلى أربعة. وفي كانون الثاني/يناير، قُتل ما لا يقل عن ثلاثة من العاملين في مجال تقديم المعونة، ليبلغ بذلك مجموع من قُتل من هؤلاء منذ بدء الأزمة ٧٠ قتيلا.

٢٤ - وواصلت الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية استجابتها رغم التحديات. ففي عام ٢٠١٦، استفاد من المساعدة الإنسانية والحماية أكثر من ٥,١ ملايين شخص، كما مُولت خطة الاستجابة الإنسانية بنسبة فاقت ٨٥ في المائة، بمبلغ ١,١ بليون دولار من المبلغ المطلوب البالغ ١,٣ بليون دولار. وفي ٢١ شباط/فبراير، أُطلقت خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، بتوجيه نداء لجمع ١,٦ بليون دولار لتقديم المساعدة والحماية إنقاذا للأرواح إلى ٥,٨ ملايين شخص في عوز شديد في جميع أنحاء البلد. والعمل جارٍ حاليا لبذل جهود متضافرة في عدة قطاعات لتحسين الاستجابة سواء في المقاطعات المتضررة من المجاعة أو تلك المعرضة لخطر وقوع المجاعة فيها.

خامسا - تنفيذ المهام الصادر بها تكليف للبعثة

ألف - حماية المدنيين

٢٥ - واصلت البعثة، في إطار تنفيذ ولايتها في ضمان الحماية من العنف البدني للمدنيين، ولا سيما المشردون، اتباعَ نهج منسق من ثلاثة مستويات، بما في ذلك من خلال تهيئة بيئة تتيح الحماية ومن خلال دعم العملية السياسية عن طريق المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي

الخاص. فقد دخل ممثلي الخاص الجديد، بعد وصوله في كانون الثاني/يناير، في اتصالات مع القيادة الوطنية العليا، بما في ذلك مع رئيس الدولة، ومع المسؤولين على مستوى الولايات، وقادة المجتمع المحلي، ووسائط الإعلام، وذلك خلال الزيارات الميدانية التي قام بها إلى رومبيك وواو وبانتيو ولير وملكال ويامبيو. وشدد على ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية بغية السماح للمدنيين المشردين بالعودة إلى ديارهم، وعلى أهمية كفالة حرية التنقل للبعثة لكي تؤمن الحماية للمدنيين. وتباحث ممثلي الخاص أيضا، إلى جانب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان، مع الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية الموجودة خارج البلد، وذلك على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير، لتشجيع العودة إلى عملية السلام. وبينما يواصل ممثلي الخاص التباحث مع الجهات المعنية الوطنية في جنوب السودان على تنشيط عملية السلام، يضطلع المبعوث الخاص بدور قيادي في تباحثنا مع الشركاء الإقليميين والدوليين والجهات المعنية الوطنية الموجودة خارج البلد.

٢٦ - ففي إطار المستوى الأول من هذا النهج، وهو توفير الحماية من خلال الحوار والمشاركة السياسية، نظمت البعثة ٤١ حلقة عمل تناولت مواضيع تتعلق بالوئام الاجتماعي والمصالحة وإدارة النزاعات. واستفاد من حلقات العمل أكثر من ٣٠٠ ٥ مشارك (٣٠٠ ١ منهم نساء)، من بينهم مسؤولون على مستوى الولايات والمقاطعات، وزعماء قبليون، وممثلون لشباب ونساء المجتمعات المحلية من جميع أنحاء البلد ومن مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة. وأُقيم محفل بقيادة المجتمع المحلي وبتيسير من البعثة نوقشت فيه المظالم القديمة العهد وموضوع المساءلة عن الانتهاكات التي ارتُكبت خلال الانتخابات العامة لعام ٢٠١٠ في مقاطعة شرق أويل. وفي ولاية البحيرات الغربية، يسرت البعثة عقد محفل للمشرعين من الولاية لمعالجة الأسباب الجذرية الرئيسية للنزاع بين الطوائف، بما في ذلك عواقب غلاء المهور. وتُوجت سلسلة من المشاورات بين جماعتي دينكا بور من جونقلي والمورلي من بوما، كانت بدأت في أيار/مايو ٢٠١٦، بمؤتمر للسلام عُقد في بيبور في كانون الأول/ديسمبر، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. واقترح المؤتمر حلولا لمعالجة مظاهر النزاع، بما فيها سرقة المواشي وخطف الأطفال، وخيارات الكسب والتعاون بين الولايات على مشاريع بناء السلام. وفي يامبيو، يسرت البعثة عقد حلقة عمل بشأن أدوار الشباب في إدارة النزاعات، حضرها أعضاء في اتحاد الشبيبة المحلي ومقاتلون حاليون وسابقون. وأوفدت البعثة بعثات متكاملة إلى ياي في كانون الأول/ديسمبر وشباط/فبراير ويسرت عقد منتدى للحوار بشأن العلاقات المدنية - العسكرية، حضره ممثلون عن حكومة الولاية والأجهزة الأمنية، وقيادات تقليدية ودينية وشبابية ونسائية. وقدم مكتبا البعثة الميدانيان في أويل وكواكجوك الدعم في عقد مؤتمر لإدارة النزاعات المتصلة بتنقل قطعان الماشية عبر الحدود بين أويل وغوغريال في كانون الثاني/يناير، أفضى إلى اتفاق على مبادئ رئيسية لإدارة تحركات القطعان بين مراعي الولايتين.

٢٧ - وفي إطار المستوى الثاني، حماية المدنيين المعرضين لتهديد العنف البدني، واصلت البعثة توفير الحماية لـ ٩٢٦ ٢٢٣ من المشردين داخليا في ستة مواقع لحماية المدنيين تابعة للبعثة في مختلف أنحاء البلد، بينهم ٠١١ ١٢٠ في بانتيو و ٩٤٢ ٣٨ في جوبا و ١٩١ ٣٣ في ملكال و ٦٨١ في ملوط و ٩٧٦ ١ في بور و ٩٢٥ ٢٨ في واو.

٢٨ - وفي الفترة حتى ٢٤ شباط/فبراير، أُبلغَ عن وقوع ٩٦٩ ١ حادثا أمنيا في مواقع حماية المدنيين، كما احتُجزَ ٩٣٠ ٢ شخصا (بينهم ١١٧ امرأة) في ثلاثة من مرافق الاحتجاز، في جوبا وبانتيو وملكال. وتخفيفا لمخاطر العنف والتوتر الطائفي في تلك المواقع، نظمت البعثة حملات للتدريب والتوعية في صفوف السكان، شملت زعماء المجتمع المحلي، للتشديد على مسؤوليتهم جميعا عن الحفاظ على الطابع المدني للمواقع، وعن التعاون في عمليات البحث عن الأسلحة. وقدمت البعثة، بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني، الدعم في عملية اختيار قادة المجتمعات المحلية في موقعي بانتيو وملكال لتشجيع مشاركة الجميع في اختيار من يمثل المجتمع المحلي.

٢٩ - وفي جوبا، استحدثت البعثة دوريات راجلة متكاملة تضم أفرادا عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين لتسهيل التعامل مع المجتمعات المضيفة والمشردين داخليا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أفادت البعثة عن مصادرة كمية متزايدة من الذخائر الحية في المنطقة الخالية من الأسلحة في جوبا، وعن انخفاض متزامن في الهجمات ضد المدنيين والأعمال الإجرامية. وأجرت البعثة تقييمات أولية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة حول موقعي حماية المدنيين في بانتيو وبور.

٣٠ - وواصلت البعثة التركيز على الانتشار الاستباقي وتسيير الدوريات بهدف ردع العنف ضد المدنيين واستباق حصوله خارج مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة. فقد جرى تسيير ما مجموعه ٣٤٠ ١٠ دورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك في كاجو - كيجي وياي. ولا تزال منطقة الحماية المؤقتة في لير، في جنوب ولاية الوحدة، ملاذا للمشردين داخليا منذ معاودة أعمال العنف في آب/أغسطس. وواصلت شرطة البعثة عقد اجتماعات تشاورية أسبوعية مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وقادة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني بشأن حماية المدنيين. وسيرت البعثة بانتظام دوريات خارج مواقع حماية المدنيين في بانتيو وبور وجوبا وملكال وواو، بهدف منع العنف الجنسي والجنساني والجرائم الأخرى.

٣١ - وكثفت البعثة من جهودها الهادفة إلى التوعية العامة بعدم التسامح إطلاقا إزاء العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وفي إطار حملة الستة عشر يوماً من العمل لمناهضة العنف ضد المرأة، وجهت البعثة، بالتعاون مع الشركاء على الصعيد الوطني ومن الأمم المتحدة، رسائل أساسية في إطار الحملة موضوعها ”من السلام في البيت إلى السلام في جنوب السودان“ وتواصلت مع أفرقة الحراسة الأهلية والزعماء الدينيين

ومعلِّمي المدارس الذين تؤثر آراؤهم على العلاقات بين الجنسين وعلى أنماط السلوك لدى أفراد المجتمع المحلي. وفي إطار الحوار بين قيادة الأمم المتحدة والقيادات النسائية بمناسبة اليوم العالمي بشأن المرأة والسلام، يسرت البعثة عقد منتدى النساء مناصرات السلام في واو، والعمل جارٍ على تنظيم مناسبات مماثلة في أماكن أخرى.

باء – رصد حقوق الانسان والتحقيق في الانتهاكات الماسة بها

٣٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة رصد الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان، فضلا عن الخروقات المزعومة للقانون الدولي الإنساني، كما واصلت التحقق من هذه الانتهاكات والتجاوزات والخروقات والتحقيق فيها والإبلاغ عنها. وركزت البعثة أيضا على رصد الحوادث التي تنطوي على خطاب الكراهية والتحريض على العنف، وعلى التحقيق فيها والإبلاغ عنها. وظل حالُ انعدام الأمن المستمر في مختلف أنحاء البلد ورفضُ السلطات تيسير وصول البعثة يقيدان قدرة البعثة على رصد الانتهاكات والتجاوزات المزعومة والتحقق منها. بما في ذلك عمليات قتل المدنيين خارج نطاق القانون، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، والتعسف في الاعتقال والاحتجاز، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها، والتشريد القسري للسكان المدنيين، والتضييق على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. ومع أن القوات الحكومية وقوات المعارضة تتحملان معا المسؤولية عن الانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان، فإن القوات الحكومية، بما في ذلك جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان وضباط جهاز الأمن الوطني، هي الطرف الضالع في معظم الحالات التي وثَّقتها البعثة. وقد يُعزى ذلك جزئيا إلى عدم تمكُّن البعثة من الوصول إلى جميع المناطق التي يسيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أو الجماعات المسلحة الأخرى.

٣٣ – وبين ١٤ و ١٧ شباط/فبراير، قام الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان بزيارة إلى جوبا وملكال واجتمع مع ممثلين عن الحكومة وقوات الأمن، ولجنة حقوق الإنسان لجنوب السودان، والمنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء في العمل الإنساني، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ودعا الأمين العام المساعد في بيان صحافي مؤرخ ١٧ شباط/فبراير، ندد الأمين العام المساعد بالحالة التي توجد عليها حقوق الإنسان، قائلا إن الجيش الشعبي لتحرير السودان أتى من الأعمال ما يمكن أن يصنف جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ودعا إلى محاسبة مرتكبي الجرائم الفظيعة وإنهاء الاحتجاز التعسفي والمطوَّل وضمان سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان.

٣٤ – وفي كانون الأول/ديسمبر، أنشأت البعثة فريقا عاملا معنيا بمنع الفظائع الجماعية هدفه رصد خطاب الكراهية في البيانات العامة التي يدلي بها قادة جنوب السودان، وفي

وسائط التواصل الاجتماعي وعلى محطات الإذاعات المحلية، وصوغ خطة عمل متسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتخفيف من خطر وقوع الفظائع الجماعية، تحظى بدعم فريق عامل على مستوى المقر. وإضافة إلى ذلك، بدأت إذاعة مرايا التابعة للبعثة بث السلسلة الثالثة من عمل درامي إذاعي يهدف إلى مواجهة خطاب الكراهية والتحريض. وقدمت البعثة أيضا موظفين من أصحاب المعارف لتدريب ٢٥ صحافيا من جنوب السودان في مجال الصحافة المراعية لظروف النزاع ومناهضة خطاب الكراهية، في حلقة عمل نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٥ - ورغم أن الانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان التي ظل يسببها القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة المتحالفة معه كانت شاملة لمختلف أنحاء البلد، فإن منطقتي الاستوائية الكبرى وأعالي النيل وولاية غرب بحر الغزال كانت الأكثر تضررا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظل الوضع في ياي بولاية وسط الاستوائية مصدر قلق بالغ. ففي مطلع كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، فتح اثنان من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان النار في اتجاه جنازة، حسبما قيل، وهو ما أدى إلى سقوط قتيل واحد على الأقل من المدنيين وإصابة خمسة آخرين بجروح. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، احتجز جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان مجموعة من ١٠ شبان من قبيلة كاكْوا وأطلقوا عليهم النار، وهو ما أدى إلى سقوط أربعة قتلى منهم على الفور وإصابة أربعة آخرين بجروح. واحتجز جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان طبيبا كان يعالج المصابين، واتهموه بتقديم العلاج الطبي لمتمردين، ومنعوا إجلاء اثنين من الجرحى، واحتجزوا ثلاثة من المسعفين كانوا مسافرين مع الشبان. وتوفي في وقت لاحق واحد من الجرحى على الأقل متأثرا بجروحه. وقيل أيضا إن جنودا من الجيش الشعبي لتحرير السودان وعناصر من ميليشيا ماتيانق أنيور المتحالفة معه كانوا وراء أعمال أخرى من القتل وإحراق المنازل في محيط ياي. ففي ١٦ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، ورد في التقارير أن عناصر من ميليشيا ماتيانق أنيور أحرقوا ما لا يقل عن ١٤ منزلا في لوتايا والمركز الراعوي للأبرشية الكاثوليكية. وفي أماكن أخرى من وسط الاستوائية، خلال أعمال العنف التي سادت كاجو كيجي، أوردت التقارير أن الجيش الشعبي لتحرير السودان نفذ اعتداءات على المدنيين شملت أعمال القتل والعنف الجنسي المتصل بالنزاع وإحراق المنازل، وأدت إلى تشريد جماعي للسكان المدنيين. وفي ١١ شباط/فبراير، شن الجيش الشعبي لتحرير السودان في قرية كوبي هجوما عشوائيا على المدنيين واغتصب عددا غير محدد من النساء واحتجز نحو ٤٨ شخصا، أُطلق سراحهم جميعا في وقت لاحق باستثناء أربعة.

٣٦ - وفي غرب الاستوائية، هاجم جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان بلدة بانزونغو بايام والمنطقة المحيطة بها، في أوائل كانون الثاني/يناير، فأسقطوا ضحايا من المدنيين، منهم القتيل ومنهم الجريح، واغتصبوا النساء، وأحرقوا الممتلكات. فإن جنود الجيش الشعبي كثيرا

ما يتهمون المدنيين بدعم ”المتمردين“. وأسفرت هذه الهجمات عن تشريد المدنيين على نطاق واسع، حيث استقبل مجمع الكنيسة الكاثوليكية في ريمتزي ما لا يقل عن ٠٠٠ ٥ من المشردين داخليا بحلول منتصف كانون الثاني/يناير.

٣٧ - وتفيد التقارير عن وفاة ما لا يقل عن خمسة من المدنيين بسبب القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بولاية أعالي النيل في ٢٥ كانون الثاني/يناير، وجرح أكثر من ٢٠ في واو شلك يومي ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير. وحسب إفادات شهود، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بعمليات تفتيش متزلاً متزلاً، وأضرم النار في المنازل، ونهب الممتلكات، وقتل رجلا في منطقة السوق وامرأة في متزلها، رميا بالرصاص؛ وعُثر على جثة محترقة في أنقاض أحد المنازل. وأبلغ الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية بوصول حوالي ٠٠٠ ١٨ من المشردين داخليا في كدوك (٥٠ كيلومترا شمال غرب ملكال)، وأكثر من ٥٠٠ ١٣ في أبوروك (٢٥ كيلومترا شمال غرب كدوك) نتيجة لاستمرار أعمال القتال. ومنع الجيش الشعبي لتحرير السودان البعثة مرارا من السفر إلى واو شلك وكدوك للتحقق من هذه التقارير.

٣٨ - وتصاعدت هجمات الجماعات المسلحة المجهولة الهوية على المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في ولايتي شرق الاستوائية ووسط الاستوائية. ومن هذه الهجمات هجوم شنته مجموعة من الرجال المسلحين على مركبة في طريقها من جوبا إلى توريت في منطقة خور دليب، على بعد حوالي ٢٤ كيلومترا من توريت، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وأضرم المهاجمون النار في المركبة وقتلوا ثمانية من ركابها الأحد عشر. وفي هجوم وقع في جونقلي يوم ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، قتل رجال مسلحون سبعة مدنيين رميا بالرصاص وجرحوا اثنين آخرين في قرية بابينغ، ونوياك بايام، ومقاطعة تويك الشرقية.

٣٩ - وظلت انتهاكات حقوق الإنسان في تزايد في مجال إقامة العدل. فقد وثقت البعثة حالات متكررة من الاحتجاز المطول والتعسفي والاحتجاز بالوكالة، وتدخل السلطة التنفيذية في الجهاز القضائي، والاعتقال لأمور مدنية، واحتجاز القصر مع البالغين، وظلت ظروف الاحتجاز لا تستوفي المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما وثقت البعثة حالات احتجاز لدوافع سياسية. وواصلت دائرة الأمن الوطني احتجاز الأفراد سرا دون السماح لهم بالاتصال بأفراد أسرهم أو بمحامين، في مرافق الاحتجاز التابعة للدائرة، بما في ذلك في جبل بجوبا. فقد ظل المتحدث باسم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، جيمس غادتيك داك، رهن الحبس السري لدى دائرة الأمن الوطني منذ ترحيله من نيروبي إلى جنوب السودان في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان السيد داك يتمتع بمركز لاجئ في كينيا.

٤٠ - وواصلت السلطات قمع حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. ففي ٢٤ كانون الثاني/يناير، اعتقل جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان أربعة صحفيين في جوبا، واحد من

إذاعة مرايا التابعة للبعثة وثلاثة آخرون كانوا ينقلون وقائع تقديم خدمات طبية مجانية على أيدي فريق من الأطباء العسكريين المغاربة. واحتجز الجنود الصحفيين واستجوبوهم لمدة خمس ساعات واتهموا ثلاثة منهم ببث تغطية تنتقد الحكومة. وفي واو، اعتقل ضباط من دائرة الأمن الوطني ١١ موظفا في الخدمة المدنية، من بينهم امرأتان، يومي ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير، ووضعوهم رهن الاحتجاز السري لمدة يومين. ويزعم أن الموظفين احتُجزوا بسبب خلاف حول نقلهم إلى لول عقب تقسيم غرب بحر الغزال. وأطلق سراح اثنين منهم فيما بعد، في حين نقل التسعة الباقون قسرا إلى راجا في لول.

٤١ - وعملا بالقرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، واصلت البعثة رصد الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال والتحقيق فيها والتحقق منها والإبلاغ علنا عن كل حالة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق ما مجموعه ٣٨ حادثا تضرر منها ١ ٠٨٤ طفلا في جنوب السودان (٥٨٢ من الفتية و ٥٠٢ من الفتيات)، وتم التحقق منها عن طريق آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. ووُجهت أصابع الاتهام في معظم الحوادث المبلَّغ عنها إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، سواء من فصيل رياك مشار أو فصيل تعبان دينق قاي، باعتبارهما المسؤولَيْن عن ارتكاب هذه الانتهاكات. ومن أكثر الانتهاكات الموثَّقة تكرارا تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الأطراف المتنازعة (٤٨ في المائة من الحوادث)، وقتل الأطفال وتشويههم (٢١ في المائة)، وشن الهجمات على المدارس أو استخدامها لأغراض عسكرية (١٢ في المائة)، والعنف الجنسي ضد القاصرات (٩ في المائة)، والهجمات على المستشفيات (٥ في المائة)، واختطاف الأطفال ومنع وصول المساعدات الإنسانية (٥ في المائة). وفي كانون الأول/ديسمبر، كان الأطفال أكثر تعرضا للانتهاكات في وسط الاستوائية وغرب الاستوائية (حيث أُبلغ ٤٦ و ٣٦ في المائة، على التوالي، من جميع الانتهاكات). وفي كانون الثاني/يناير، كان الأطفال أكثر تعرضا للانتهاكات في ولاية الوحدة (٥٥ في المائة من جميع الانتهاكات المسجلة).

جيم - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٤٢ - ساعد وجود البعثة في يامبيو (ولاية غرب الاستوائية) وتوريت (ولاية شرق الاستوائية) على تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية داخل البلدتين. وزادت البعثة من الدوريات في بلدة توريت وما حولها في ضوء تدهور الحالة هناك. وفي غرب الاستوائية، سيرت البعثة دورية مع الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية لتقييم حالة المشردين داخليا في ريمتزي. ومكن الوجود المستمر للبعثة في بلدة لير، عن طريق قاعدة عملياتها المؤقتة، المنظمات الإنسانية من إيفاد بعثات لمساعدة المشردين الذين لجأوا إلى منطقة الحماية المؤقتة هناك. وعلاوة على ذلك، سيرت القوة العسكرية التابعة للبعثة دوريات إضافية في المناطق

المحيطة بموقع بانتيو لحماية المدنيين، تمشيا مع استراتيجية ”ما وراء بانتيو“. وعملت البعثة أيضا مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية على وضع خطط للطوارئ في جوبا، وبور، وبانتيو، وملكال، وملوت، وواو، وتوريت، ويامبيو، بما في ذلك التخزين المسبق للمواد اللازمة لإنقاذ الحياة في مباني الأمم المتحدة.

٤٣ - ومع بداية موسم الجفاف، عززت البعثة الجهود الرامية إلى تهيئة ظروف مواتية لإيصال المساعدات الإنسانية. فقد قامت البعثة بصيانة حوالي ٥٣٠ كيلومترا من طرق الإمداد الرئيسية في جميع أنحاء البلد، فمكنت المنظمات الإنسانية من تخزين إمدادات المعونة مسبقا خلال موسم الجفاف. وأتاحت البعثة، كلما طلب إليها ذلك كآخر ملاذ، قوة لحماية عمليات إسقاط الأغذية من الطائرات، وتحركات القوافل البرية، وغير ذلك من أنشطة المساعدة الإنسانية في مواقع مختلفة. ومُنعت دوريات البعثة، التي تهدف إلى الوصول إلى المناطق التي أبلغ عن وقوع حوادث العنف والتشريد وانتهاكات حقوق الإنسان فيها، من التحرك بحرية في كثير من الأحيان.

٤٤ - وأوفدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٨ فريقا من أفرقة إزالة الألغام لمسح الطرق ومهابط الطائرات ومواقع هبوط المروحيات وتطهيرها، من أجل إتاحة وصول التعزيزات الأمنية والمساعدات الإنسانية. وتم مسح وفتح مساحة تبلغ ٧١٣ ١٦١ ٢ مترا مربعا، إضافة إلى إزالة وتدمير ٦٦٦ ١٦ من المتفجرات و ٢١٦ ١٣٧ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة.

دال - تقديم الدعم في تنفيذ اتفاق السلام

٤٥ - كان التقدم المحرز عموما في تنفيذ اتفاق السلام ضئيلا. فقد قدمت شرطة البعثة الدعم لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في إنشاء الشرطة المتكاملة المشتركة، بما في ذلك وضع استراتيجية شاملة، ومفهوم العمليات والاختصاصات. وقام فريق الإدارة المشتركة، الذي يضم موظفين من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان والجناح المعارض في جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، بقيادة تعبان دينق قاي، النائب الأول للرئيس، بالتنسيق الوثيق مع شرطة البعثة، بوضع واعتماد خطة ومنهاج تدريبيين للشرطة المتكاملة المشتركة، مع قيام البرنامج الإنمائي بتقديم الدعم اللوجستي. وحتى الآن، يتلقى ٦٦ من كبار الضباط (فيهم أربع نساء) التدريب في مركز تدريب الشرطة، ويجري الإعداد لتدريب بقية الأفراد البالغ عددهم ١٢١ ١ فردا (فيهم ٢١٦ امرأة) الذين يجري حاليا بحث ملفاتهم وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان حين تقديم دعم الأمم المتحدة لقوات أمن غير تابعة لها.

٤٦ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، عقدت آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية أول اجتماع لمجلسها منذ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بحضور ممثلين للجيش الشعبي

لتحرير السودان، والفصيل المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتعبان، والمحتجزين السياسيين السابقين. وفي الوقت نفسه، تم إيفاد فريقين جديدين من أفرقة الرصد والتحقق التابعة للآلية إلى قاعدتي البعثة في كل من بيبور ولير، وبذلك يصل عدد الأفرقة الجاهزة للعمل إلى ١١ فريقا. ولا يزال افتقار الدوريات إلى حرية التحرك والتصاريح الأمنية يشكل صعوبة.

٤٧ - وواصلت الأمانة العامة التباحث مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، في احترام تام للمسؤولية الرئيسية التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي في هذه المسألة. واجتمع في نيويورك وأديس أبابا مسؤولو مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة ومكتب المستشار القانوني التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وقدم مكتب الشؤون القانونية مقترحات للنظر فيها في سياق إعداد مشاريع الصكوك القانونية التأسيسية للمحكمة المختلطة. وتظل الأمانة العامة ملتزمة بتقديم المساعدة الفنية في إنشاء المحكمة المختلطة وتنفيذ الجوانب الأخرى من الفصل الخامس من اتفاق السلام، عملا بقرارات مجلس الأمن ٢٢٤١ (٢٠١٥) و ٢٢٥٢ (٢٠١٥) و ٢٣٢٧ (٢٠١٦).

سادسا - جدول الموظفين بالبعثة وحالة نشر القدرة التعزيزية

٤٨ - في ٢٣ شباط/فبراير، كان جدول موظفي البعثة المدنيين مشكلا من ٢ ٥٥٥ موظفا، منهم ٨٣٧ موظفا دوليا و ١ ٣٥٠ موظفا وطنيا و ٣٨٦ من متطوعي الأمم المتحدة. وكان قوام شرطة البعثة مشكلا من ١ ٥٦١ شرطياً من أصل القوام المأذون به البالغ ٢ ١٠١ شرطي، من بينهم ٦٦٥ من أفراد الشرطة و ٦٧ من موظفي السجون و ٨٢٩ من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة. ويُنتظر صدور التصاريح النهائية لنشر ١٦٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة الروانديين في جوبا. وتأخر نشر ١٧٠ من الأفراد الغانيين في وحدات الشرطة المشكلة بسبب عدم الانتهاء من إعداد القوات والمعدات. وكان قوام قوات البعثة يبلغ ١١ ٧٤٦ فردا عسكريا، منهم ١٨٠ مراقبا عسكريا و ٣٦٨ من ضباط الأركان العسكريين و ١١ ١٩٨ من أفراد الوحدات العسكرية. وعقب انسحاب كتيبة المشاة الكينية، وصلت دفعة أولية قوامها ٢٥٥ فردا من كتيبة المشاة القادمة من بنغلاديش لتحل محل الكينيين. وحل مستشفى هندي من المستوى الثاني الرفيع محل المستشفى الكمبودي من المستوى الثاني في جوبا. وإضافة إلى ذلك، يجري التدريب التوجيهي لمهندسين عسكريين من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وسيليه تدريب موظفي المستشفى من المستوى الثاني في نيسان/أبريل و أيار/مايو. وما زالت البعثة تشهد تأخرا في نشر الأفراد النظاميين منذ كانون الأول/ديسمبر بسبب تغير شروط الدخول التي تفرضها حكومة جنوب السودان، مما أدى في شباط/فبراير إلى بقاء أكثر من ٢٠٠ من الأفراد النظاميين في عنتيبي بأوغندا أو في نيروبي في انتظار تصاريح الدخول من جديد، وقد ظل بعضهم ينتظر هناك لأكثر من شهر. وحتى ٢٣ شباط/فبراير، كان ٤٥ من أفراد الشرطة، وثلاثة من موظفي

السجون، و ٩٥ من الأفراد العسكريين، في انتظار التأشيرات و/أو تصاريح الدخول من جديد.

٤٩ - وأُحرز تقدم ضئيل في نشر قوة الحماية الإقليمية منذ أن أفادت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بموافقتها غير المشروطة على نشر القوة فوراً في تشرين الثاني/نوفمبر. وتجري الترتيبات لتخصيص قطعة أرض للقوة بالقرب من دار الأمم المتحدة في جوبا. بيد أنه لا تزال هناك مسائل هامة يجب حلها مع الحكومة، بما فيها ولاية القوة لحماية مطار جوبا الدولي وتخصيص قطعة أرضية ثانية للقوة شمال جوبا. ولم ترُد الحكومة بعد على طلب البعثة إجراء تقييم مشترك للأمن في المطار. وقامت أفرقة استطلاع من بنغلاديش ونيبال وباكستان ورواندا بزيارة إلى جنوب السودان في إطار التحضير لنشر القوة.

٥٠ - وواصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ سياسة الأمين العام المبنية على عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين عملا بتقريره عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (A/69/779). وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدوم مستشار عسكري للشؤون الجنسانية إلى البعثة يعزّز خبرة عنصرها العسكري في الشؤون الجنسانية واستعداده للتصدي لحالات العنف الجنسي والجنساني. وقامت البعثة أيضا بتدريب ٤٧ ضابطا تابعا لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية (بينهم ست نساء)، بشأن الشؤون الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن موظفي الأمم المتحدة

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ٤٨ انتهاكا لاتفاق مركز القوات، اتخذ ٢٢ منها شكل الحد من تنقل موظفي البعثة والمتعاقدين العاملين في مهام تتعلق حصريا بولاية البعثة. ومن الانتهاكات الأخرى التي سجلتها البعثة فرض شروط جديدة للهجرة على دخول أفراد البعثة إلى جنوب السودان، وفرض رسوم مقابل إصدار التأشيرات وتصاريح العمل لأفراد البعثة والمتعاقدين الدوليين معها وموظفيهم، و أربع حالات اعتداء جسدي على أفراد البعثة وعلى المتعاقدين الدوليين معها، وتهديد مباشر واحد بإطلاق النار على أعضاء فريق دورية تابعة للبعثة كانوا عائدين إلى قاعدة البعثة في بور، وتسع حالات اعتقال واحتجاز. ومن الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال والاحتجاز مضايقة السلطات لصحفي من إذاعة البعثة أثناء قيامه بعمله، واحتجازها إياه لبعض الوقت واستجوابها له، واحتجاز مطول لثلاثة موظفين، بينهم صحفي آخر من إذاعة البعثة اعتُقل في عام ٢٠١٤ دون أن تُوجه إليه أي اتهامات. وترفض دائرة الأمن الوطني السماح للبعثة بزيارة المحتجزين منذ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٥. وأبلغت البعثةُ أيضا عن حالة دخول بالقوة إلى أماكن عمل البعثة في بانتيو واختطاف أحد الأفراد من قبل عدد غير محدد من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعن حالة صعود بالقوة على متن طائرة تابعة للبعثة وتفتيشها من قبل عدد غير محدد من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في ملكال للتحقق من هوية أحد المسافرين. وتواصل البعثة إبلاغ الحكومة المضيفة بالانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات بواسطة مذكرات شفوية وأثناء الاجتماعات التي تُعقد مع المسؤولين المعنيين. ويجري إطلاع الحكومة أيضاً على مصفوفة شهرية بالحوادث التي تقع.

٥٢ - وسعياً إلى الرفع من مستوى فهم ولاية البعثة، شرعت البعثة في تنفيذ استراتيجية شاملة للاتصالات، تشمل زيادة التفاعل بين وسائط الإعلام والقيادة العليا في البعثة وإنتاج برامج إذاعية أسبوعية على إذاعة مرايا التابعة للبعثة. ولزيادة توسيع نطاق التغطية، يتم حاليا، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، توزيع مواد إذاعة البعثة على محطات إذاعات المجتمعيات المحلية لكي تعيد بثها.

ثامنا - الجوانب المالية

٥٣ - رصدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨١/٧٠، مبلغا قدره ٤٠٠ ٧٨٨ ٠٨١ ١ دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وحتى ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٥٧٤,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٩٨٠,٠ ١ مليون دولار. وقد سُدّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة، المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، للفترة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وفقاً لجدول التسديد ربع السنوي.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٥٤ - لا يزال يساورني قلق بالغ من استمرار أعمال العنف بين قوات الحكومة وقوات المعارضة في عدة أجزاء من جنوب السودان، لا سيما في أرجاء المنطقة الاستوائية الكبرى ومنطقة أعالي النيل، وكذلك في غرب بحر الغزال، وهو ما تسبب في محنة شديدة تجلت في تشريد أعداد كبيرة من المدنيين وفي ما تتناقله التقارير من انتهاكات وتجاوزات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، وظهور المجاعة.

٥٥ - وقد تحدث العديد ممن فروا من العنف الدائرة رحاه هناك عن حالات مروعة من قتل المدنيين والاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب

الجماعي ونهب ممتلكات المدنيين وتدميرها. وأدعو جميع الجهات الفاعلة، السياسية والعسكرية، إلى وقف القتال فورا في جميع أنحاء البلد، وأذكر الحكومة بواجبها في منع هذه الجرائم المروعة ومحاسبة الجناة.

٥٦ - وفي ظل ظروف انعدام الأمن المستمرة، زادت الحالة الإنسانية تدهورا. فأعداد الناس الذين يشارفون على حافة الموت جوعا أو الهرب من ديارهم في تزايد مريع. ولا بد من فعل شيء للحيلولة دون استمرار الفظائع وكفالة إيصال المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات التي لم يعد عنها غنى. لذا، أحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على مد يد العون، سواء من خلال ممارسة الضغط على الأطراف المتنازعة أو من خلال تمويل العمليات الإنسانية.

٥٧ - ولقد كثفت البعثة من وجودها ودورياتها النشطة في المناطق المعرضة لخطر النزاع والمناطق التي تضم أعدادا كبيرة من السكان المشردين، سعيا منها إلى حماية المدنيين من العنف البدني وتهيئة بيئة تتوافر فيها الحماية. لكن البعثة وشركاءها لا يزالون يواجهون العديد من القيود التي تحد من القدرة على التنقل، بما في ذلك عرقلة الدوريات والعمليات الإنسانية وعدم السماح لموظفي الأمم المتحدة بدخول البلد وتأخير دخولهم إليه، وهو ما يحول بين البعثة وبين أداء المهام الأساسية المنوطة بها. وأرحب بتجديد السيد كير التعهد بإعادة تمكين البعثة والجهات الفاعلة الإنسانية من حرية التنقل، ولكن يجب أن يُترجم هذا التعهد إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع. وهذه المسألة تتطلب أيضا تدخلا قويا من مجلس الأمن الذي تصله تقارير شهرية عن القيود المفروضة على تنقل البعثة وعلى قدرتها على الوصول إلى مقاصدها. وإنني أتطلع كذلك إلى تقديم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي دعمهما الكامل، وأعتزم العمل معهما بهمة في إطار الجهود الرامية إلى تجاوز المعيقات الكثيرة التي تحول دون تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة وتضع تحديات في غاية التعقيد في وجه الجهود الرامية إلى إيصال المساعدات إلى الملايين من سكان جنوب السودان المحتاجين إلى المساعدة.

٥٨ - وأحث الحكومة على الإسراع بتيسير نشر قوة الحماية الإقليمية المأذون بها، باعتبار ذلك تدبيرا هاما لبناء الثقة وخطوة نحو تعزيز الأمن في جوبا. ومن المهم للغاية أيضا أن يستمر الدعم السياسي والدبلوماسي من الشركاء الإقليميين والدوليين للمساعدة في تهيئة بيئة مواتية للإسراع بنشر قوة الحماية الإقليمية.

٥٩ - إن أعمال القتل والاعتداء والمضايقة التي تُمارس على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ليست انتهاكا للقانون الدولي فحسب، بل هي أيضا أعمال لا تُغتفر تُرتكب بحق أشخاص غادروا بلدانهم لخدمة الشعب في جنوب السودان. وأدعو السيد كير والسيد مشار إلى إصدار أمر عام وواضح كل إلى القوات التابعة له ينص على لزوم وقف هذه الأعمال على الفور ويبين أن كل من تثبت إدانته بارتكاب هذه الجرائم سيواجه العدالة دون تلكؤ.

٦٠ - وقد رحبتُ بإعلان السيد كير عملية حوار وطني اقتُرح لها أن تبدأ من مستوى القاعدة الشعبية قبل أن تبلغ أوجها على الصعيد الوطني. وإني ألاحظ دعوته الموجهة إلى الشركاء الإقليميين والدوليين لكي يدعموا العملية، تعزيزاً لمصداقيتها ولفعاليتها. ويحدوني الأمل الوطيد بل وأتطلع إلى إجراء هذا الحوار في ظل التزام حقيقي باستعادة السلام، وعلى نحو يشجع المصالحة الوطنية والوئام الطائفي بين جميع الجماعات وبين جميع المصالح في جميع أنحاء جنوب السودان. وفي هذا الصدد، يساورني بالغ القلق أن الحكومة، خلافاً لبيانها بشأن الحوار الوطني، تشارك فعليا في التصعيد المستمر للنزاع المسلح، مع كل ما ينجم عن ذلك من العواقب الإنسانية الوخيمة التي أشرت إليها. فإنه لا يخفى أن الحوار الوطني يتعارض مع الحالة الراهنة، حيث البلد غارق في نزاع مسلح تؤججه العداوات العرقية، وحيث حريات المدنيين عرضة للانتهاكات الجسيمة وجهود حمايتهم مكبلة إلى حد بعيد. ولكي يكون الحوار الوطني قابلاً للنجاح، لا بد أن تتوقف الأعمال العدائية المسلحة في جميع أنحاء جنوب السودان، ولا بد أن يرعى الحوار كيانٌ محايد يحظى بقبول واسع على نطاق البلد، ولا بد أن تكون العملية شاملة لجميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان. ولا بد أن تقوم الحكومة بتهيئة ظروف يشعر فيها جميع مواطني جنوب السودان، أيا كانت خلفياتهم وقناعاتهم السياسية، بأنهم أحرار ويحظون بالحماية الكافية التي تمكّنهم من المشاركة في الحوار الوطني ومن إبداء وجهات نظرهم دونما خوف.

٦١ - لقد أعرب الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة، في اجتماع تشاوري مشترك عُقد على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثامن والعشرين، بوضوح لا لبس فيه عن بالغ القلق من استمرار انتشار الاقتتال وتردي الحالة الإنسانية في جنوب السودان. وأعلنا عن التزامنا الجماعي المستمر بالبحث عن السلام والأمن والاستقرار الدائم في البلد، مؤكدين أنه لا يمكن تسوية هذا النزاع إلا بحل سياسي في إطار اتفاق السلام المبرم في عام ٢٠١٥.

٦٢ - وتقع على عاتق قادة البلد مسؤولية اتخاذ القرارات اللازمة لإحراز التقدم نحو السلام المستدام. ويحدوني الأمل بعد اجتماعي مع السيد كير على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، حيث أكدنا عزمنا على تعزيز التعاون لدعم عملية السلام في جنوب السودان. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالعمل الوثيق مع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، ألفا عمر كوناري، ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، فيستوس موغاي، والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومع الشركاء الآخرين، لضمان إشراك الجميع في تنفيذ اتفاق السلام وفي عملية الحوار الوطني المقترحة.

٦٣ - وختاما، أود أن أعرب عن خالص تقديري للالتزام الذي أبداه بلا كلل أفراد البعثة الذين يواصلون، تحت القيادة القديرة لممثلي الخاص، دافيد شيرر، حماية مئات الآلاف من المدنيين وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية والنهوض بعملية سياسية شاملة للجميع.

وأتوجه بالشكر على وجه الخصوص إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على تزويدها البعثة بما لا غنى لها عنه من الأفراد النظاميين والأعتدة. وأشيد أيضا بفريق الأمم المتحدة القطري وبالشركاء من المنظمات غير الحكومية على ما أبدوه من شجاعة وتضحية في تزويد السكان بالمساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، في ظروف هي في غالب الأحيان محفوفة بالمخاطر.